



International Journal of Advanced Academic Studies

E-ISSN: 2706-8927

P-ISSN: 2706-8919

www.allstudyjournal.com

IJAAS 2020; 2(1): 161-165

Received: 01-11-2019

Accepted: 03-12-2019

محمد يونس ابراهيمي الاستاذ

المساعد في كلية التربية بجامعة بكتيا

طالب دكتوراه في جامعة نجرهار

بأفغانستان الكلية: الشرعيه القسم: الفقه

و القانونالمقدمة

الوكالة بالخصومة في الفقه والقانون المدني الأفغاني

محمد يونس ابراهيمي الاستاذ المساعد في كلية التربية بجامعة بكتيا

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين حبيبنا وحبیب رب العالمين الذي بعثه الله رحمة للعالمين وجعل شريعته من أتم الشرائع وأدومها إلى يوم الدين . وبعد:

الشريعة الإسلامية شريعة كاملة لأنها من وضع الله سبحانه وتعالى، فلا يوجد مجال في الحياة إلا وفي الشريعة الإسلامية بيان له وحكم له، والحياة المدنية من خصوصية الإنسان، ويحتاج الإنسان في حياته المدنية إلى التعامل بالآخرين وإلا لم يمكن له الحياة على وجه الأرض، الشريعة الإسلامية فصلت أحكامها في هذا الجانب أحسن بيان وتفصيل من بيع وشراء ومعاملات أخرى، منها الوكالة وعلى وجه الخصوص الوكالة بالخصومة. لأن الإنسان أحياناً لا يملك القدرة على الخصومة، كما لا يريد أحياناً أخرى الحضور إلى المحاكم، فلذلك الشريعة الإسلامية شرعت الوكالة بالخصومة تسهلاً للناس.

باب الوكالة واسع، والفقه الإسلامي بمذاهبه ملئ بمسائله إلا أنني اختصرت كتابة بحثي في موضع الخصومة.

فهذا بحث موجز جمعته وكتبته في موضوع (الوكالة بالخصومة في الفقه والقانون المدني الأفغاني).

ومضيت في بحثي هذا على قدر الامكان أن أجمع المذاهب الأربعة، لكن جل اهتمامي كان بالفقه الحنفي لأن القانون المدني الأفغاني مأخوذ من الفقه الحنفي.

ورببت البحث في مبحثين:

المبحث الأول: في تعريف الوكالة وما يتعلق بها من أركان وشروط، في خمسة مطالب.

المبحث الثاني: في الوكالة بالخصومة وما يتعلق به من أحكام.

وأسأل الله العظيم أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه من القول والعمل.

الخلاصة

الشريعة الإسلامية شريعة كاملة وهي نظام كامل للحياة، فالشريعة الإسلامية لم تهمل جانباً من جوانب الحياة الإنسانية، و جانب التبادل والتوثيق ذو أهمية بالغة في الحياة المدنية، الإنسان لا يقوم بأعماله بنفسه دائماً، بعض الأحيان بسبب الظروف يوكل شخصاً آخر في استيفاء الحقوق له أو في أداء الحقوق التي تقبل النيابة، ومن هنا شرعت الوكالة في الشريعة الإسلامية.

الوكالة باب واسع ولها معان في اللغة والاصطلاح، كما له شروط وأركان، فالوكالة هي أن يجعل شخص آخر مكانه في أداء الحقوق أو استيفاء الحقوق.

فالوكالة في اصطلاح الفقه: إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً. والوكالة في القانون هي عبارة عن: عقد يقدر الموكل بموجبه أن يقيم غيره مقامه في تصرف معلوم و جائر قانوناً.

والوكالة مشروعة في الشريعة و قنن له القانون الأفغاني. أركان الوكالة هي: الصيغة، والعاقدان و الموكل فيه، و شروطها منها ما يتعلق بالموكل ومنها ما يتعلق بالوكيل، ومنها ما يتعلق بالمحل.

Corresponding Author:

محمد يونس ابراهيمي الاستاذ

المساعد في كلية التربية بجامعة بكتيا

طالب دكتوراه في جامعة نجرهار

بأفغانستان الكلية: الشرعيه القسم: الفقه

و القانونالمقدمة

الخصومة بأن يدعي عنه دعوى صحيحة أو يجيب عن دعوى. و هي جائزة في الفقه الإسلامي عند جميع الفقهاء مع والوكالة بالخصومة هي أن يوكل اختلاف يسير في فروعاته، كما أجازها القانون المدني الأفغاني و قن تعريف الوكالة في القانون المدني الأفغاني : عقد يقدر الموكل بموجبه أن يقيم غيره مقامه في تصرف معلوم وجائز قانونيا.⁸

لها في مواده. و الوكالة بالدعوى لا يستلزم الوكالة بالقبض و العكس كذلك. والوكيل بالدعوى لا يحق له العفو عن الحق. و تنتهي الوكالة في الفقه بانتهاء المدة، وفاة العاقد، زوال الأهلية من العاقد، و عزل الوكيل. و القانون المدني الأفغاني يوافق الفقه الإسلامي في كل هذه الصور من الانتهاء، لكن الفقه وسع في صور الانتهاء فأدخل ارتداد الوكيل و لحوقه بدار الحرب سببا في انتهاء الوكالة. فهذه هي الخلاصة التي لخصتها من البحث كله و هي خلاصة مفيدة. إن شاء الله.

المبحث الأول: تعريف الوكالة وأركانها وشروطها مختصرا :

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: الوكالة في اللغة:

(الوكيل) معروف ، يقال : (وكله) بأمر كذا (توكيلا) والاسم (الوكالة) بفتح الواو وكسرهما. و(التوكل) إظهار العجز والاعتماد على غيرك ، والاسم (التكلا) و(اتكل) على فلان في أمره إذا اعتمده . و (وكله) إلى نفسه من باب وعد و(وكولا) أيضا . وهذا الأمر موكل إلى رأيك و (واكله مأكلة) إذا اتكل كل واحد منهما على صاحبه.¹

وقد وُكِّلَ على الأمر والاسم الوكالة والوكيلة ووكيل الرجل الذي يقوم بأمره سمي وكيلا لأن مؤكِّله قد وُكِّلَ إليه القيام بأمره فهو مؤكولٌ إليه الأمرُ والوكيلُ على هذا القول فَعِيل بمعنى مفعول.²

المطلب الثاني: الوكالة في الاصطلاح:

: الوكالة: الاسم من وكل.

: اسم مصدر بمعنى التوكيل.

- في الشرع: إقامة الشخص غير مقام نفسه مطلقا، أو مقيدا.

ويقال لذلك الشخص: موكل.

ولمن أقامه مقامه: وكيل، ولذلك الامر: موكل به.³

وعرفها الفقهاء بتعريفات متعددة .

فعرفها الحنفية بأنها : إقامة الغير مقام نفسه - ترفها أو عجزا - في تصرف جائز معلوم.⁴

وعرفها المالكية بأنها : نيابة ذي حق - غير ذي إمرة ولا عبادة - لغيره فيه ، غير مشروط بموته .⁵

وعرفها الشافعية بأنها : تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته .⁶ وعرفها الحنابلة بأنها : استنابة جائز التصرف مثله فيما

تدخله النيابة من حقوق الله تعالى وحقوق الأدميين .⁷

المطلب الثالث: مشروعية الوكالة :

اتفق الفقهاء على أن الوكالة جائزة ومشروعة . واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم، والسنة المطهرة، والإجماع والمعقول .

أما القرآن : فمنه قول الله سبحانه : { فابعثوا أحداكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أركي طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا }⁹ . ، وذاك كان توكيلا، وقد قصه الله تعالى عن أصحاب الكهف بلا نكير .¹⁰

أما السنة : فمنها ما ورد عن عروة بن أبي الجعد البارقى رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداهما بدينار، فجاء بدينار وشاة، فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه .¹¹ فهذا الحديث يدل على مشروعية الوكالة في البيع والشراء .

وعن حكيم بن حزام رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه وسلم بعته ليشترى له أضحية بدينار فاشترى أضحية فأربح فيها دينارا فاشترى أخرى مكانها، فجاء بالأضحية والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال : ضح بالشاة وتصدق بالدينار .¹² فهذا الحديث يدل على جواز التوكيل في شراء الأضحية وتقسيما والتصدق بالمال .

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : " أردت الخروج إلى خيبر، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه، وقلت له : إني أردت الخروج إلى خيبر، فقال : إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا، فإن ابغى منك آية فضع يدك على ترقوته .¹³ .

فهذا الحديث يدل على مشروعية الوكالة، وأن للإمام أن يوكل ويقيم عاملا على الصدقة في قبضها ودفعها إلى مستحقيها وإلى من يرسله إليه بأمانة .

أما الإجماع فقد أجمع الفقهاء على جواز الوكالة ومشروعيتها منذ عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ، ولم يخالف في ذلك أحد من المسلمين .¹⁴

وأما المعقول : فلأن الحاجة داعية إلى مشروعية الوكالة، فإنه لا يمكن لكل واحد فعل ما يحتاج إليه بنفسه فدعت الحاجة إليها .¹⁵

⁶- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 5 / 14، مغني المحتاج 2 / 217، حاشية الجمل على شرح المنهج 2 / 400 .

⁷- كشاف القناع 3 / 461 وانظر الإنصاف 5 / 353 .

⁸- القانون المدني الأفغاني 152/3، المادة 1554 .

⁹- سورة الكهف / 19

¹⁰- المغني 5 / 87 وتكملة فتح القدير 8 / 3 .

¹¹- أخرجه البخاري (فتح الباري 6 / 632 . ط السلفية) .

¹²- أخرجه الترمذي (3 / 549) وأعله بالانقطاع بين حكيم بن حزام والراوي عنه.

¹³- أخرجه أبو داود (4 / 47 . 48) ، وحسن إسناده ابن حجر في التلخيص (3 / 51) .

¹⁴- تكملة فتح القدير 8 / 4، والمغني 5 / 87، ومغني المحتاج 2 / 217 ونيل الأوطار 6 / 3

¹-مختار الصحاح 734

²لسان العرب 11/734

³-القاموس الفقهي 1/387

⁴- حاشية ابن عابدين 4 / 400، واللباب شرح الكتاب 2 / 138

⁵- مواهب الجليل 5 / 181 وجواهر الإكليل شرح مختصر خليل 2 / 125 .

(وأن يكون الوكيل واعيا معنى العقد) هذه العبارة شرطت في الوكيل علمه بالوكالة .

أما الشرط الأول وهو أن يكون الوكيل عاقلا : فيفهم من ضمن هذه العبارة ، ومن المواد الأخرى التي تنص على عدم صحة التصرفات من الصبي والمجنون . أما الشروط التي تتعلق بالمحل : قال ابن رشد: وشرط محل التوكيل أن يكون قابلا للنيابة، مثل: البيع والحوالة والضمان وسائر العقود ، والفسوخ ، والشركة ، والوكالة ، والمصارفة، والجعالة ، والمساقاة، والطلاق، والنكاح، والخلع، والصلح.

ولا تجوز في العبادات البدنية ، وتجوز في المالية ، كالصدقة، والزكاة، والحبس. 23

وفي القانون المدني: كل عقد يملك الموكل إبرامه بنفسه مباشرة ، يجوز له أن ينجزه بواسطة الوكيل . 24

المبحث الثاني: الوكالة بالخصومة :

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: معنى الخصومة:

الخصومة لغة : المنازعة ، والجدل ، والغلبة بالحجة . والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي ، وقد استعمل الفقهاء هذه الكلمة في رفع الدعوى أمام القضاء . 25

المطلب الثاني : معنى الوكالة بالخصومة:

معنى الوكالة بالخصومة أو التوكيل بالخصومة : إذا وكل عنه من يقوم مقامه في الخصومة بأن يدعي عنه دعوى صحيحة أو يجيب عن دعوى . 26 أما في القانون المدني فلم يذكر تعريفها .

المطلب الثالث: حكم هذا النوع من الوكالة وما تجري فيه الوكالة:

قال ابن رشد : جواز الوكالة في الخصومة على الإقرار ، والإنكار : وتجوز عند مالك في الخصومة على الإقرار ، والإنكار ، وقال الشافعي في أحد قوليهِ : لا تجوز على الإقرار ، وشبه ذلك بالشهادة والأيمان . 27 وفي كتاب ((الفرق على المذاهب الأربعة)) المالكية: التوكيل في الخصومة جائز بشروط: احدها: أن يكون وكيل الخصومة واحدا لا أكثر . ثانيها: أن لا يكون الوكيل عدوا للخصم .

ثالثها: لا بد من تعيين الوكيل في الخصومة فلا يصح أن يقول وكلت كل من يخصم عني .

المطلب الرابع: أركان الوكالة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أركان الوكالة هي : الصيغة، والعقدان (الموكل والوكيل، ومحل العقد) الموكل فيه .

وذهب الحنفية إلى أن ركن الوكالة هو : الإيجاب والقبول، لأن وجود هذا الركن يستلزم بالضرورة وجود الركنين الآخرين، وهذا طبقا للقواعد العامة في العقد . 16

المطلب الخامس: شروط الوكالة: هناك شروط تتعلق بالموكل ، وشروط تتعلق بالوكيل ، وشروط تتعلق بالمحل.

أما الشروط المتعلقة بالموكل : اتفقوا (الفرق) على وكالة الغائب ، والمريض ، والمرأة المالكة لأمر أنفسهم . واختلفوا في وكالة الحاضر الذكر الصحيح : فقال مالك: تجوز وكالة الحاضر الصحيح الذكر وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة: لا تجوز وكالة الصحيح الحاضر . ولا المرأة ، إلا أن تكون برزة ، فمن رأى أن الأصل لا ينوب فعل الغير عن فعل الغير إلا ما دعت إليه الضرورة ، وانعقد الإجماع عليه قال: لا تجوز نيابة من اختلف في نيابته، ومن رأى أن الأصل هو الجواز ، قال: الوكالة في كل شيء جائزة ، إلا فيما أجمع على أنه لا تصح فيه من العبادات، وما جرى مجراها. 17 وجاء في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة:

الحنفية قالوا : شرط الوكالة الذي يرجع إلى الموكل هو أن يكون الموكل ممن يملك فعل ما وكل به بنفسه فلا يصح التوكيل من المجنون جنونا مطبقا والصبي الذي لا يعقل أصلا. 18

وجاء في القانون المدني: يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك بنفسه صلاحية التصرفات القانونية فيما يريد توكيل غيره فيه، وأن يكون الوكيل واعيا معنى العقد. 19

أما الشروط التي تتعلق بالوكيل : فهي عند الحنفية: أن يكون الوكيل عاقلا ، فلا يصح توكيل المجنون والصبي الذي لا يعقل . وثانيا: ان يعلم الوكيل بالوكالة ، فعلم الوكيل شرط في صحة تصرفه بلا خلاف. 20

وقال ابن رشد : وشروط الوكيل : أن لا يكون ممنوعا بالشرع في تصرفه في الشيء الذي وكل فيه ، فلا يصح توكيل الصبي ولا المجنون ولا المرأة عند مالك والشافعي على عقد النكاح ، وأما عند الشافعي فلا بمباشرة ، ولا بواسطة ، أي : بأن توكل هي من يلي عقد النكاح ، ويجوز عند مالك بالواسطة الذكر. 21

الإمام مالك والإمام الشافعي : لا يريان جواز مباشرة المرأة لعقد نكاحها بلا ولي فلذلك لا يجيزون منها الوكالة في عقد النكاح ، أما الأحناف فلا يرون في ذلك بأسا فيجيزون توكيل المرأة من ينوب عنها في عقد نكاحها هي .

وفي القانون المدني الأفغاني: يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك بنفسه صلاحية التصرفات القانونية فيما يريد توكيل غيره فيه، وأن يكون الوكيل واعيا معنى العقد. 22

15- المغني 5 / 87 ، ومغني المحتاج 2 / 217 .

16-المسوعة الفقهية الكويتية 8/45

17-بداية المجتهد ونهاية المقتصد 296/5

18-الفقه على المذاهب الأربعة 169/3

19-القانون المدني 155/3. المادة 1555

20-الفقه على المذاهب الأربعة 170/3

21-بداية المجتهد 296/5

22-القانون المدني المرجع السابق

23-بداية المجتهد 297/5

24-القانون المدني المادة 1559

25-المسوعة الفقهية الكويتية 126/19

26-الفقه على المذاهب الأربعة 200/3

27-بداية المجتهد المرجع السابق

هذه المادة تنص على أن الوكيل يعزل إذا أقر على موكله .

الفقه الحنفي جاء فيه بحث هذه المسألة لكن نجد أن هذه المسألة خلافية .
جاء في الهداية:

قال: وإذا أقر الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي : جاز إقراره عليه ، ولا يجوز عند غيرالقاضي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله استحسانا إلا أنه يخرج من الوكالة ، وقال أبو يوسف رحمه الله : يجوز إقراره عليه و إن أقر عليه في غير مجلس القضاء . وقال زفر والشافعي رحمهماالله لا يجوز في الوجهين ، وهو قول أبي يوسف أولا؛ لأنه مأمور بالخصومة، وهي منازعة، والإقرار يضاده ؛لأنه مسالمة ، والأمر بالشئ لا يتناول ضده ، ولهذا لا يملك الصلح والإبراء .
33 .

نرى أن القانون أخذ بالمسألة لكن ليس كاملة بل صرح بالعزل فقط.

الوكالة بالدعوى في الإجارة:

جاء في القانون المدني: يشب للوكيل بالإجارة حق المخاصمة ، ويثبت له حق قبض الأجرة بإذن الموكل ، ويجب على الوكيل أن يسلم عين المستأجرة .³⁴

هل الوكالة بالدعوى يستلزم الوكالة بالقبض؟

جاء في القانون المدني: الوكالة بالدعوى لا يستلزم الوكالة بالقبض، إلا أن يصرح به في عقد الوكالة، كما أن الوكالة بالقبض لا يستلزم الوكالة بالدعوى.³⁵
هذه المسألة خلافية في الفقه لكن القانون أخذ بقول طرف واحد وهو قول زفر رحمه الله تعالى، نقرأ في الهداية: قال : الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عندنا خلافا لزفر...³⁶

هل يملك الوكيل أن يهب المدعى به للخصم أو يبرأ الخصم منه؟

الوكيل بالدعوى لا يملك أن يهب المدعى به للخصم، أو يبرأ المدعى عليه من المدعى به.³⁷

وهذا لأن الوكيل هنا مطلوب من الخصومة ، والهبة والإبراء عقود أخرى تختلف تماما عن الخصومة، والموكل لم يوكله بالهبة والإبراء.

المطلب الرابع: متي تنتهي الوكالة ؟

تنتهي الوكالة بأحد الأمور الآتية:

- 1-إذا انتهى العمل الذي انعقدت الوكالة له.
 - 2-إذا انتهت مدة الوكالة .
 - 3-إذا توفي الموكل أو الوكيل.
 - 4-إذا زالت أهلية الموكل الوكيل القانونية.³⁸
- الموكل عزل الوكيل في أي وقت شاء بشرط أن يبلغ الوكيل...³⁹

رابعها: ألا يباشر الموكل نفسه الخصومة أمام المحاكم ، فلو حضر ثلاث جلسات فلا يصح له أن يوكل غيره. إلا إذا حدث له عذر من مرض أو سفر أو اعتكاف، بشرط أن يحلف ، فإن نكل فلا يصح توكيله إلا برضا خصمه .

الحنفية: قالوا : الوكالة في الخصومة جائزة لا فرق بين أن يوكل واحدا أو أكثر ، ولكن هل تصح بدون رضا الخصم أو لا ؟ فبعضهم رجح قول الإمام وهو أن التوكيل في الخصومة لايجوز إلا برضا الخصم ، وبعضهم رجح قول صاحبيه وهو جواز التوكيل في الخصومة بدون رضا الخصم سواء كان مدعيا أو مدعى عليه. وبعضهم فوض الأمر للقاضي وهو أنه إذا علم من الموكل التعنت والإضرار بالخصم بدون حق فلا يقبل التوكيل ، وإذا علم من أحد الخصمين التعنت في عدم قبول التوكيل الذي يقصد منه بيان الحقيقة لا يصغى له.

الحنابلة - قالوا : التوكيل بالخصومة جائز وليس لوكيل الخصومة أن يقبض الحقوق المالية إذا نص عليها في عهد التوكيل . أما إذا لم ينص فإن الخصومة لا تشمل القبض لا لغة ولا عرفا لأنه قد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض . أما الوكيل في القبض فإن له الخصومة لأنه قد لا يتوصل إليه إلا بها ففي التوكيل بالقبض إذن بالخصومة .

الشافعية - قالوا : الوكالة بالخصومة تصح ولكن وكيل الخصومة لا يملك الإقرار ولا الصلح ولا الإبراء من الدين ولا قبض الدين. على أن الوكالة بالإقرار لا تصح حتى ولو صرح بها الموكل في توكيله على الأصح فإذا قال شخص لآخر : وكلتك على أن تقر لفلان فقال بكذا فقال الوكيل : أقرت لفلان بكذا فإنه لا يصح لأنه إخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة وهل الموكل يكون مقرا بذلك أو لا ؟

والجواب أن هذا يختلف باختلاف العبارة . فإذا قال له : وكلتك لتقر عني لفلان بألف له علي فإنه بذلك يكون مقرا قطعاً . وإذا قال له : وكلتك لتقر عني ولم يقل علي فقبل يكون مقرا وقيل : لا والأصح أنه يكون مقرا .²⁸

القانون المدني :

القانون المدني الأفغاني بحث عن موضوع الوكالة بالخصومة في المواد من 1599 إلى 1605 ، والقانون المدني حله مأخوذ من الفقه الحنفي ، وكل ما عمل فيه أنه قنن الفقه الحنفي .

فنفقراً في جواز الوكالة بالخصومة:

الوكالة بالدعوى (الخصومة) لإثبات دين عين وسائر الحقوق التي يلزم التصريح بها في التوكيل ،صحيحة ،الوكالة بالدعوى يلزم ضبطها في الوثيقة الرسمية.²⁹
الوكيل بالدعوى لا يملك الصلح في الوكالة بالخصومة في الصلح إلا بالإذن الخاص من الموكل.³⁰

إقرار الوكيل بالدعوى إذا فوضه الموكل صلاحية الإقرار ،يعتبر صحيحا عند المحكمة ،إلا إذا كان الموكل ممنوعا عنه وفق قانون المحاكمات المدنية.³¹
إذا منع الموكل الوكيل عن الإقرار عليه ثم أقر الوكيل عليه ، يعزل الوكيل عن

الوكالة.³²

³²-المرجع السابق المادة 1602

³³-الهداية بحاشية اللكنوي 5/524

³⁴-القانون المدني المادة 1603

³⁵- القانون المدني المادة 1604

³⁶-الهداية 5/523-523

³⁷-القانون المدني المادة 1605

³⁸-القانون المدني المادة 1606

³⁹-القانون المدني المادة 1607

²⁸-أنظر كتاب الفقه على المذاهب الأربعة 3/200 إلى 203

²⁹-القانون المدني المادة:1599

³⁰-نفس المرجع المادة 1600

³¹-القانون المدني المادة 1601

3. سنن الترمذي
4. مختار الصحاح لزين الدين محمد بن أبي بكر الرازي المتوفى 666 هـ
طبع مكتبة طيبة.
5. لسان العرب لابن منظور الإفريقي . الشاملة.
6. القانون المدني الأفغاني طبع كابل مطبعة بهير
7. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الاندلسي المتوفى سنة 595 هـ
8. الفقه على المذاهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزيري طبع دارالفكر.
9. الهداية بحاشية اللكنوي طبع مكتبة البشري كراتشي باكستان
10. الوسوعة الفقهية الكويتية. المبرمجة في الكمبيوتر
11. تكملة فتح القدير الشاملة
12. المغني لابن قدامة الشاملة
13. مغني المحتاج الشاملة
14. مواهب الجليل الشاملة
15. نهاية المحتاج الشاملة
16. حاشية ابن عابدين الشاملة
17. جواهر الإكليل
18. الإنصاف الشاملة
- في كل الصور التي انتهت الوكالة فيها، يجب على الوكيل إنهاء الأعمال التي بدأ بها و أن يوصلها إلى المرحلة التي تحفظها من التلف .⁴⁰
- انتهاء الوكالة في الحالات المذكورة مصرح في الفقه أيضا إذا القانون كما مر سابقا مأخوذ من الفقه الحنفي ، انتهاء الوكالة في هذه الحالات لا خلاف فيه بين الفقه والقانون ، والفقه زاد حالة أخرى وهي ارتداد الوكيل ولحوقه بدارالحرب.⁴¹
- هذا وقد تم البحث بحمد الله تبارك وتعالى وهو ولي التوفيق.
- النتيجة**
- لا بد لكل مقال أو تحقيق أن يحصل الكاتب فيه على نتيجة التحقيق، و النتيجة التي توصلت إليها من كتابة هذا المقال هي كالآتي:
- الشرعية الإسلامية شريعة كاملة، لم تهمل جانباً من جوانب الحياة الإنسانية، قال تبارك وتعالى: { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا } .(المائدة: 3). فالدين الإسلامي دين كامل و منهج متكامل للحياة البشرية.
- الوكالة مبناها في الفقه الإسلامي احتياج الناس لأن يقيم أحد آخر مكانه في أداء الحقوق، أو استيفاء الحقوق.
- الوكالة مشروعة في الفقه الإسلامي، و ثبتت مشروعيتها بالأدلة القاطعة مثل الكتاب و السنة و الإجماع.
- باب الوكالة في الفقه الإسلامي من أهم الأبواب.
- القانون المدني الأفغاني مأخوذ من الفقه الإسلامي، و خاصة من مجلة الأحكام العدلية للخلافة العثمانية، كما هو مأخوذ من مواد كتاب مرشد الحيران الذي رتب أحسن ترتيب و أحسن تويب.
- والذي يهم ذكره هنا و هو من النتائج المهمة التي توصلت إليه في هذا البحث هو أن الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة مصدر و مرجع للتقنين في الدول الإسلامية، وحتى غير الإسلامية. الفهاء الكرام بذلوا قصارى جهدهم لاستخراج الأحكام الشرعية و صورها المختلفة و تكييفها لمختلف الحالات و الحوادث، فالفقه الإسلامي حسب ما توصلت إليه مازال مصدراً لكثير من القوانين الجديدة في شتى مجالات الحياة، و لأن المرجع المكتوبة و المصنفة فيه يصل إلى آلاف الكتب.
- يلزم على إدارة التقنين في الدول الإسلامية الرجوع إلى الفقه الإسلامي في هذا الجانب.
- و في الأخير لا بد من ذكر أن القانون المدني الأفغاني قديم و دون منذ زمن بعيد، فيحتاج إلى المراجعة و التنظيم من جديد من حيث التوسعة في المواد القانونية لإكمال النقص، كما يحتاج إلى مراجعة في عباراته أيضا.
- هذا و بالله التوفيق.

فهرس المراجع

1. القرآن الكريم
2. سنن أبي داود

⁴⁰-القانون المدني المادة 1608

⁴¹-انظر الهداية للمرغيناني 5/ 535-540